المملكة المغربية

ires

Institut Royal des Etudes Stratégiques
Royal Institute for Strategic Studies

ندوة تحالف عاصفة الفكر

مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية

مداخلة السيد محمد توفيق ملين

مدير عام المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

أبو ظبي ، ١ سبتمبر ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

أما بعد،

أود في البداية أن أتقدم بخالص شكري و إ متناني إلى مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية على الدعوة الكريمة للمشاركة في فعاليات ندوة **تحالف عاصفة الفكر** . و أهنئ المركز على هذه المبادرة القيمة التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات السريعة والتحديات ذات الأهمية التي تشهدها المنطقة العربية.

إن تبادل الأفكار وتعميق النقاش حول هذه التحديات في إطار ندوة تضم نخبة من أهم مراكز الفكر في العالم العربي يعد في حد ذاته تطورا إيجابيا لما تتوفر عليه هذه المراكز من قدرات تحليلية تمكنها ليس فقط من رصد الواقع بكل موضوعية بل أيضا من استشراف للمستقبل واقتراح سياسات ذات بعد استباقي تسهم في تنوير دوائر صنع القرار الإستراتيجي.

إن المعهد الملكي للدراسات الإستراتجية بحكم مهامه المتعلقة باليقظة الاستشرافية و دراسة القضايا الوطنية الإستراتيجية و العلاقات الخارجية للمغرب بالإضافة إلى القضايا الشاملة يولي أهمية كبرى للتحولات الهيكلية التي يشهدها المحيط الإقليمي و الدولي للمملكة على الصعيد الجيوسياسي والأمني و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي والبيئي .و ذلك لأجل انتهاز الفرص المتاحة و اجتناب المخاطر الناجمة عن هذه التحولات بالإضافة إلى إستباق القطيعات التي تلوح في الأفق.

وفي هذا الصدد أنجز المعهد مجموعة من الدراسات همت على الخصوص آفاق التحولات السياسية في العالم العربي، المخاطر العابرة للأوطان، المد الشيعي ... كما دأب المعهد على تنظيم ندوات تتعلق بالسياق الأمني الإقليمي و الدولي شارك فيها نخبة من الخبراء المغاربة و الأجانب .

و يسعدني أن أستعرض بشكل مقتضب أهم نتائج و خلاصات الدراسات التي تندرج في سياق موضوع هذه الندوة.

- إن التحولات التي تعرفها المنطقة تؤشر على إعادة رسم للخارطة الجيوسياسية نتيجة للدور المتنامي لبعض القوى الإقليمية غير العربية كإيران و تركيا و تأثيرها بشكل كبير على الأجندة السياسية و الامنية الإقليمية بل و حتى الدولية. لهذا يجب إعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك داخل منظومة الجامعة العربية والتكتلات الجهوية من أجل بلورة رؤية استشرافية بعيدة الأمد للمنطقة و إعداد السياسات و خلق الآليات

الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة من حيث التنمية الشاملة على جميع المستويات .

- إن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية تندرج في سياق دولي متقلب وما ترتب عنه من أزمات اقتصادية حادة همت بعض دول المنطقة خاصة تلك المتأثرة بأسعار المواد الطاقية والغذائية الدولية. و إذ لا يمكن ربط هذه التحولات السياسية مباشرة بالأزمة الاقتصادية العالمية ،الا أن الأخيرة شكلت عاملا ضاعف من حدة الأزمات الداخلية التي كانت و ما تزال تعاني منها هذه الدول.

- تشكل ظاهرة العنف و التطرف الديني اللذان رافقا بعض التجارب العربية خطرا مهولا، لا يهدد مستقبل هذه الدول فحسب بل أيضا استقرار و أمن الدول المجارة و المنطقة برمتها .و لهذا تكتسي المبادرات الجهوية أهمية بالغة من حيث إيجاد حلول ناجعة كفيلة باستئصال مصادر التطرف و تجفيف منابع الإرهاب.

- إن التدخل العسكري لدعم الأنظمة الشرعية و حماية البلدان المعنية ضد التهديدات الإرهابية و استفحالها يعتبر عملا ذا مصداقية و متجانس مع التشريعات المتعارف عليها دوليا. لكن العملية العسكرية، ليست كافية لضمان استقرار دائم إلا إذا تمت ضمن سياسة شمولية تواكبها مجموعة من التدابير الاجتماعية و الاقتصادية والمؤسساتية خلال مرحلة ما بعد التدخل العسكري.

- إن الخطاب السياسي و الديني في منطقتنا العربية لا يمكن أن يلعب دورا إيجابيا إلا إذا كان مبنيا على قيم التسامح و عدم إثارة النزعات الطائفية التي تهدد السلم الاجتماعي. إن محاربة كل مظاهر التطرف الديني و السياسي أضحت أولوية ملحة لما تشهده بعض الدول العربية من انهيار كامل لهياكل الدول. بالإضافة إلى هذا فإن الخطاب الديني و الإيديولوجي الذي تتبناه التنظيمات المتطرفة بكافة تياراتها يستدعي خطابا مضادا يرتكز على إشعاع ثقافة الأمل في المستقبل و التسامح و التعايش السلمي وفقا للتعاليم الإسلامية السمحة و التي تجعل من صون كرامة الإنسان و حقوقه أحد أهم مرتكزاتها.

- إن التهديد الذي يشكله ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية و التنظيمات التابعة لها أو الموازية لها يستدعي تعاونا ناجعا بين الدول العربية على المستوى العسكري و الأمني من أجل التصدي لهذه التهديدات و استئصال جذورها.

- تعد ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين يتم استقطابهم من طرف التنظيمات المتطرفة عبر الأنترنت أو مباشرة عن طريق الخلايا التابعة لها أحد المخاطر التي تسترعي اهتمام المجتمع الدولي. ولهذا فإن اعتماد مقاربة أمنية شمولية و متعددة الأبعاد يعد السبيل الوحيد لإيجاد حلول فعالة لمكافحة ظاهرة العنف والتطرف التي تهدد أمن وسلامة البلدان العربية. هذه الحلول تستدعي:

✓ إرساء قواعد الحكامة الجيدة و ترشيد العملية السياسية لتمكين كافة الفاعلين من الإسهام في بلورة السياسات العمومية وفق منظور ديموقراطي تشاركي.

✓ تأطير الحقل الديني و محاربة الفقه الظلامي الذي يحث على الكراهية و نبذ الآخر.

✓ إعادة الاعتبار للموروث الثقافي و الفني و بلورته في إطار سياسة متجددة و منفتحة لصد الثيارات الفكرية المتطرفة.

✓ محاربة الفقر و الهشاشة و التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية و المجالية .

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتني أن أشير في ختام هذه المداخلة إلى التجربة المغربية في مجال محاربة أشكال التطرف والعنف والتي تعد من بين التجارب الناجحة على المستوى الجهوي و الدولي. هذه التجربة ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج لمسلسل إصلاحي عميق مكن من تراكم التجارب و استخلاص العبر و تثمين القدرات الاستباقية فيما يخص التصدي للمخاطر. هذه التجربة ترتكز على مقاربة متعددة الأبعاد تجعل من التنمية البشرية في مضمونها الشمولي الهدف الأسمى في سن السياسات العمومية.

المغرب كبلد مستهدف من طرف الإرهاب الدولي، بالنظر لاختياراته الديموقراطية ونموذجه المجتمعي المبني على قيم التسامح و التعايش السلمي بين الشعوب والأديان، ينهج سياسة ترتكز على التصدي للإرهاب واستباق مخاطره عبر آليات تجعل من أمن الإنسان احد أهم مرتكزاتها.

و يعد الدستور الجديد للمملكة الذي أعتمد في يوليوز 2011، إطارا مرجعيا هاما في هذا المجال بحيث أنه جزم بشكل قطعي في مسألة التعددية الثقافية للمملكة و أرسى قواعد و محددات الهوية المغربية التي ترتكز على الإرث الحضاري الذي راكمه المغرب على مر العصور.

بالإضافة إلى ذلك تعد مؤسسة إمارة المؤمنين التي يضطلع بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ركن أساس يضفي كامل الشرعية على الحقل الديني و يؤمنه لكي لا يكون مجالا للتجاذبات السياسية.

و في الختام، أود أن أجدد شكري العميق إلى معالي الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية على مجهوداته القيمة ولإتاحة الفرصة للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية من أجل الإسهام في إثراء النقاش حول القضايا الجوهرية التي تخص بلداننا العربية.

و إذ أتمنى كامل النجاح لأشغال هذه الندوة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته.